الجملة مصطلحاً وتركيباً ودلالةً
عند ابن جنيّ في كتابه (الخصائص)

د. طلال يحيى إبراهيم[*]

أُتهم الدرس النحوي العربي التراثي بالقصور والتقصير معاً في دراسة الجملة[١]، وهو اتهام له ما يسوغه في الظاهر، وهو خلو المصادر المتقدمة من بحث للجملة في باب مستقل، إذ نالت المفردة النصيب الأوفر في تصنيف الأبواب النحوية، وتسميتها، انطلاقاً من مقتضيات نظرية العامل.وفي المقابل فانَ هذا الادعاء يحمل في طياته تجنّياً على الحقيقة العلمية، ذلك أنَ المصادر التراثية لم تخلُ من تناول سديد ومثمر لموضوع الجملة، ولا أظن أننا نجانب الحقيقة إذا قلنا: إنه تناول يلتقي في محصلته مع الكثير من معطيات الدرس اللغوي الحديث. ويعدُ كتاب (الخصائص) ثانية الأثافي التي نضجت عليها دراسة الجملة العربية، مسبوقاً بكتاب سيبويه (ت١٨٠ هـ)، ومتلواً بكتاب دلائل الاعجاز للجرجاني (ت٤٧١هـ). وسنعرض لموقف ابن جنيّ من دراسة الجملة في كتابه (الخصائص) في محاور ثلاثة، وهي: المصطلح، والتركيب، والدلالة.

أولاً : المصطلح :

لقد تخلّف مصطلح الجملة عن الظهور في بواكير المصنفات النحوية بما يربو على قرن من الزمان، فاسحاً بذلك المجال لمصطلح الكلام لأن يحلّ محله عند نحاة القرنين الأول والثاني من الهجرة. وفي مطلع القرن الثالث ظهر مصطلح الجملة على استيحاء عند نحاة الكوفة أولاً، إذ استعمله الفراء

(*) جامعة الموصل/كلية الآداب . قسم اللغة العربية.

(١) ينظر : الجملة النحوية نشأة وتطوراً واعراباً : ٦، والدلالة الزمنية في الجملة العربية : ١٢.

(ت ٢٠٧ هـ) فـي مـواطن معـدودة مـن كتابـه (معـاني القـرآن)[١]، ثـم شـغل المصطلح فـي الربـع الأخيـر مـن نهايـة هذا القـرن مسـاحة طيبـة عنـد المبّرد (ت٢٨٥ هـ) في كتابه: (المقتضب)[٢].

ثم تباينت مواقف النحـاة إزاء الازدواج فـي المصطلح، فمنهم من قال بترادفهما[٣]، ومنهم من ذهب إلى أنّ مصطلح (الكلام) أخصُ من مصطلح (الجملة)، فالجملة هي الأعمُ، إذ شرطُ الكلام الإفادة، بخلاف الجملة، التي تطلـق علـى جملـة الشـرط، والجـواب، والصـلة، وكـلُ هـذا لـيس بمسـتقل فـي تحقيق الفائدة[٤].

وفي خضم هذا التباين يقفُ ابن جنـيّ متفرداً في توجيهه لهذه المسألة فهـو يـرى ان الكـلام أعـمّ مـن الجملـة، إذ قـد يطلـق علـى التركيـب الإسـناد المستقل دلالـة، وهو بهذا يرادف الجملـة، ولكنـه مـن جهـة أخـرى قد يصـدق على الجملتين والثلاث....... وهكذا، فيكون أعمَ دلالةً[٥].

وهو بهذا التوجيـه يقف متفرداً بين نحـاة العربيـة قاطبـةً، وكذلك فانـه يلتقي الدراسات الحديثة في تبنّي هذا التوجيه من جهة أخرى. وهو ما نراه الاصوب في هذه المسالة التي كثر النقاش حولها. ولا نرى بأساً في اشارة سريعة إلى كلامـه، إذ يقول أولاً: (أما الكلام: فكل لفظٍ مستقلٍ بنفسه، مفيدٍ لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون: الجمل)[٦].

ولكنـه يعود فيقرر أن مصطلح الكلام لا يمكن حصره بذلك، فهو قد يطلق على مجموع الجمل التي هي (قواعد الحديث). وهنا يفترض ان هناك

---

[١] ينظر: ٢/ ١٩٥، ٣/ ١٨٠.

[٢] ينظر : ١ / ٨، ٤ / ١٠٨.

(٣) ينظر : الجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم : ٩ . ١٠.

(٤) ينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٤١٩.

[٥] في نحو اللغة وتراكيبها، (دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر): ٧٩.٧٨

[٦] الخصائص : ١ / ١٧.

معترضاً قد يتهمه بالتناقض في القول، فيجيب: بأن هذا الاعتراض ساقط، فالكلام جنس يصدق على المفرد والمجموع، (فالكلام اذاً انما هو جنس للجمل التوامّ: مفردها ومثناها ومجموعها ......وهذا جليّ)[١].

ثانياً : التركيب :

انطلق ابن جنيّ من جملة أسس في تحديد تركيب الجملة العربية، وقد نثر كلامه عن هذه الأسس في كتابه، ومن أبرزها:

١- ان المطرد في القياس والاستعمال هو الأساس في بناء الجمل، فهو (الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة، وذلك نحو: قام زيد، وضربت عمراً، ومررت بسعيدٍ)[٢].

٢- إن الاسم هو أقوى مكونات الجملة، إذ (لابد لكل كلام مفيد من الاسم، وقد تستغني الجملة المستقلة عن كل واحد من الحرف والفعل)[٣]، ولكنها لا تستغني عن الاسم أبداً.

٣- إن علاقة الإسناد هي المعتبرة، ولا عبرة فيما لا يؤثر في الحكم ، فلو سُئلت عن رفع (طلحة) في قولك : جاءني طلحة، فقلت: ارتفع لإسناد الفعل إليه، أو: لأنه مؤنث لفظي، أو: لأنه علم، لم يكن لذكرك التأنيث والعلمية اعتبار، (وإنما المراعى من ذلك كله كونه مُسنداً إليه الفعل)[٤].

٤- وانطلاقاً من مفهوم الإسناد فان (الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى، وان الفاعل عندهم إنما كل اسم ذكرته بعد الفعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وان الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء)[٥].

---

(١) م. ن : ١ / ٢٦ . ٢٧.

(٢) م. ن: ١/ ٩٧.

(٣) م. ن : ١ / ٤١ . ٤٢.

(٤) م. ن : : ١ / ١٩٥.

(٥) م. ن : ١ / ١٨٥.

٥- لايقلُ المفعول أهمية عن طرفي الإسناد في بناء الجملة، ذلك أن العرب قد (قوي في أنفسها أمر المفعول، حتى كاد يلحق عندها برتبة الفاعل، وحتى قال سيبويه فيهما: وان كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم)[١]، بل قد يدخل المفعول إلى حيز الإسناد ، ولذلك خصوا المثال (أي: صيغة الفعل) بتغيير إذا كان مسنداً إلى المفعول، وهو صيغة (فُعلَ). وما جاء ثعلب (ت ٢٩١ هـ) بباب (فُعِلَ) في كتابه الفصيح إلا ليريك افعالاً خُصت بالإسناد إلى المفعول دون الفاعل[*]، كما خُصت أفعال بالإسناد إلى الفاعل دون المفعول..... ولو كان غرضه ان يريك صورة ما لم يُسم فاعله مجملاً غير مفصل على ما ذكرنا؛ لأورد فيه نحو: ضُرب، ورُكب، وطُلبَ، وقُتلَ ....)[٢].

٦- إن طرفي الإسناد متلازمان، فهما كالجزء الواحد، سواء في الجملة الفعلية[١١]، أم الاسمية[٣].

وقد تناول ابن جنيّ طائفة من قضايا الجملة التركيبية بنظرة شمولية فاحصة ، تدل على فقه عميق بأسرار العربية ، ومن ذلك كلامه عن الجمل غير القواعدية، وهي التي تقابل الجمل القواعدية (التي لها فحوى دلالي)[٤]، وكان سيبويه قد بحث هذه المسألة من قبل في باب (الاستقامة من الكلام والإحالة)[٥]، الا أن تناول ابن جنيّ كان اشد عمقاً وابعد غوراً ، وذلك حينما ادخل القرائن اللفظية والمعنوية عند الحكم على قواعدية الجملة، فمثلاً في

---

[١] م. ن : ٢ / ٢١٨، وينظر : الكتاب : ١ / ٣٤.

[*] حررت الزميلة الدكتورة نهاد فليح حسن كتاباً في ذلك بعنوان : (معجم الافعال المبنية لغير الفاعل)، ينظر : ٤٧ . ١٥٦ منه.

[٢] الخصائص : ٢ / ٢١٩، وينظر : شرح الفصيح، لابن هشام اللخمي : ٧٠.

[٣] م. ن : ١ / ٩٤.

[٤] البنى النحوية : ١٢٥.

[٥] الكتاب : ١ / ٢٥.

قولنا: (قمتُ غداً، وسأقوم امس) ، ويرى انه (لو دلَ دليل من لفظ أو حال لجاز نحو هذا)، أي: لو كشفت القرائن عن معنىً في هذا التركيب لجاز، (وأما على تعرية منه وخلوه.... فلا)[١].

ومن ذلك أيضاً قوله: (ومن المحال قولك: زيدُ افضل أخوته، ونحو ذلك، وذلك أن (أفضل) : (أفعَل)، وافعل هذه التي معناها المبالغة والمفاضلة متى أُضيفت إلى شيء فهي بعضه...... فعلى ذلك لم يجيزوا: زيد أفضل اخوته؛ لأنه ليس واحداً من اخوته، وإنما هو واحد من بني ابيه.... وأيضاً فان الاخوة مضافون إلى ضمير زيد ، وهي الهاء في(اخوته)، فلو كان واحداً منهم، وهم مضافون إلى ضميره كما ترى، لوجب ايضاً ان يكون داخلاً معهم في اضافته إلى ضميره، وضمير الشيء هو الشيء البتّة، والشيء لايضاف إلى نفسه)[٢]، وبالمثل يشير ابن جنيّ إلى ان (من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه، وذلك ان تكون الصفة جملة، نحو: مررت برجل قام اخوه ، ولقيت غلاماً وجهه حسن ، الا تراك لو قلت : مررت بقام اخوه، أو: لقيت وجهه حسن ، لم يحسن)[٣].

ولعل مما يتصل بهذا الموضوع – الجملة غير القواعدية – اتصالاً وثيقاً التراكيب الممتنعة، او حتى المستكرهة لمخالفتها اصول صياغة الجملة العربية من حيث قواعد البناء والتركيب. وقد كانت لابن جنيّ وقفات مطولة في هذا الجانب، فمثلاً يشير إلى عدم جواز الابتداء بالنكرة، اذا كان الخبر شبه جملة (ألا ترى انك لو قلت: غلام لك، أو: بساطان تحتك، ونحو ذلك، لم يحسن، لا لأن المبتدأ ليس موضعه التقديم، لكن لأمر حدث، وهو كون المبتدا هنا نكرة...... ولو أخبرت عن النكرة في الإيجاب مقدمة فقلت: رجلٌ

---

(١) الخصائص : ٣ / ٣٣٣.

(٢) م. ن : ٣ / ٣٣٣ . ٣٣٤.

(٣) م. ن : ١ / ٣٦٦.

عندك، كنت قد اخبرت عن منكور لا يُعرف وإنما ينبغي أن تقدم المعرفة ثم تخبر عنها بخبر يُستفاد منه معنىً منكور)[١]، ولكن لو صُرف الكلام إلى غير الواجب جاز الابتداء لحصول الفائدة.

ومن الصور التركيبية الممتنعة ما ذكره من انه (لا يجوز تقديم المستثنى على الفعل الناصب له، لو قلت: الآ زيداً قام القوم، لم يجز، لمضارعة الاستثناء البدل، الا تراك تقول: ما قام احد الا زيداً، والا زيد، والمعنى واحد، فلما جارى البدل امتنع تقديمه)[٢].

وبالمثل فانه لا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل[٣]، ولا تقديم الصلة ولا شي منها على الموصول، ولا الصفة على الموصوف، ولا المبدل على المبُدل منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه، ولا العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه الا في حرف الواو وحدها[٤].

وكذلك فانه لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، ولا شيء مما اتصل به، ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب شرطاً كان أو قسماً أو غيرهما[٥].

وبالمثل فانه لا يجوز تقديم الجملة المفسرة لضمير الشأن عليه، إذ ان (هذا الضمير لا يكون تفسيره الا من بعده، ولو تقدم تفسيره قبله لما احتاج إلى تفسير، ولما سماه الكوفيون: الضمير المجهول)[٦].

وقد ينطلق ابن جنيّ في منع تركيب معين من مذهبه النحوي البصري وحينذاك لا يكون قوله ملزماً لمُخالفِهِ ، ومن ذلك قوله: (فليس في الدنيا

---

[١] م. ن : ١ / ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

[٢] م. ن : ٢ / ٣٨٢.

[٣] م. ن : ٢ / ٣٨٣.

[٤] م. ن : ٢ / ٣٨٥.

[٥] م. ن : ٢ / ٣٨٧.

[٦] م. ن : ٢ / ٣٩٧.

مرفوع يجوز تقديمه على رافعه، فاما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه، لان رافعه ليس المبتدأ وحده، إنما الرافع له الميتدأ والابتداء جميعاً ، فلم يتقدم الخبر عليهما معاً، وانما تقدم على احدهما وهو المبتدأ)[١]. وفي ضوء هذا فإنه لا يجوز عنده أيضاً تقديم الفاعل على فعله، وهي صورة تركيبية لم تمنعها العربية دائماً كما هو معروف.

ويشير ابن جنيّ في مواضع من الكتاب إلى حرية المتكلم في بناء الجملة، إذ إن للمتكلم الحرية في اختيار هذا التركيب، أو العدول عنه إلى ذاك، ما دام تحركه ضمن اطار الجملة القواعدية، فمثلاً: قد تحتمل الفضلة النكرة أكثر من وجه، كوقوعها (بعد المعرفة التي يتم الكلام بها، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى، فتكون حينئذٍ مخيراً في جعلك تلك النكرة إن شئت حالاً ، وإن شئت بدلاً، فنقول على هذا: مررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ، على البدل، وإن شئت قلت: مررت بزيدٍ رجلاً صالحاً، على الحال)[٢].

وكذلك يرى أن إضافة المصدر إلى فاعله هو أقوى في نفس العربي من إضافته إلى مفعوله، ولأجل مراعاة ذلك فانه قد يرتكب الضرورة، ففي قول الشاعر[٣] :

فزججتهـــــــا بمزجـــــــةٍ   زَجَ القلـــوصَ ابـــي مـــزاده

أضاف الشاعر المصدر إلى الفاعل، وفصل بينهما بالمفعول، مع قدرته على ان يقول: زَجَّ القلوص ابو مزاده[٤]، (وفي هذا البيت . عندي ..

---

[١] م. ن : ٢ / ٣٨٥.

[٢] م. ن : ١ / ١٦٥.

[٣] لم يُعرف قائله، وهو من مجزوء الكامل، ينظر : تحصيل عين الذهب : ١٤٠.

[٤] هي الرواية التي صححها الفراء. ينظر : معاني القرآن : ٢ / ٨٢.

دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وانه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول، إلا تراه ارتكب ههنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها، لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول)[١]، وتنبغي الإشارة هنا إلى أن ابن جنيّ ليس بغافل عن تغير دلالة الجملة بتغير بنائها، ولكن الكلام هنا عن حرية المتكلم في اختيار التركيب المناسب، والا فان تغير التركيب يقتضي قطعاً تغير المعنى، وقد لحظ ابن جنيّ ذلك وأشار اليه في مواضع دقيقة، منها اشارته إلى انه لا فرق من جهة الصناعة النحوية – في استقباح العطف على الضمير المرفوع المتصل سواء أكان الضمير ظاهراً أم مستتراً، فقال: (ومع هذا فلستُ ادفع ان يكونوا قد احسوا فرقاً بين: قمتُ و زيدُ، و: قام و زيدُ، الا انه محسوس عندهم غير مؤثر في الحكم، ولا محدث أثراً في اللفظ، كما قد نجد أشياء كثيرة معلومة ومحسوسة الا انها غير معتبرة)[٢].

وكذلك نجده يقول: إن (– الرجل – من نحو قولهم : نعم الرجلُ زيدُ، غير (الرجل) المضمر في (نعمَ) إذا قلت: نعم رجلاً زيدٌ، لأن المضمر على شريطة التفسير لا يظهر، ولا يستعمل ملفوظاً به، ولذلك قال سيبويه: هذا باب ما لا يعمل في المعروف الا مضمراً، أي: إذا فسر بالنكرة في نحو: نعمَ رجلاً زيدُ، فانه لا يظهر ابداً)[٣]، وان ظهر ففي توجيهه خلاف بين النحاة[٤].

وقد يقع ابن جني اسير القياس فيرفض صورة تركيبية لا تأباها العربية، وقد أجازها الكوفيون[٥]، وابو زيد الأنصاري، والاخفش والمبرد[٦] من

---

[١] الخصائص : ٢ / ٤٠٦.
[٢] م. ن : ٣ / ٢٠.
[٣] م. ن : ١ / ٣٩٥ . ٣٩٦، وينظر : الكتاب :٢ / ١٧٥.
[٤] ينظر : شرح ابن يعيش : ٧ / ١٣٢.
[٥] ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٩٨.
[٦] ينظر : المقتضب.

قبل، وهي تقدم جواب الشرط على الشرط والأداة معاً، ليتجه صوب التقدير الذي لا موجب له، فعندما وقف على قول زهير بن مسعود[١]:

فلم ارقهِ إنْ ينجُ منها ، وإنْ يَمُتْ فطعنــةُ لا غُــسٍّ ولا بمُغّمــرِ

ذكر انه (ذهب أبو زيد إلى انه أراد: إن ينجُ منها فلم ارقِهِ ، وقدم الجواب. وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز، والقياس له دافع، وعنه حاجز، وذلك ان جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط، ومحال تقدم المجزوم على جازمه)[٢]، لان الجار الذي هو أقوى من الجازم، لا يقدم عليه معموله، وعليه فالمقدم هو دليل جواب الشرط، والجواب محذوف، واما الفاء في قوله:(فلم ارقه)، فهي اما ان تكون معلقة بما قبلها، أو زائدة.

وثمة مسائل متفرقة في بناء الجملة تناولها ابن جنيّ في كتابه، كاستعمال الضمائر في الجملة، ودخول الأدوات على الجمل، وبناء الجمل المركبة، وقضايا الحذف في الجملة، وسنقف عند هذه المسائل الأربع فيما يأتي:

١- إن استعمال الضمير في بناء الجملة يكون دفعاً للالباس وطلباً للخفة، (أما الالباس فلانك اذا قلت: زيد ضربتُ زيداً، لم تامن من ان يظن ان زيداً الثاني غير الأول..... واما وجه الاستخفاف فلانك اذا قلت: العبيثران شممته[٣]، فجعلت موضع التسعة واحداً، كان أمثل من ان تعيد التسعة كلها، فنقول: العبيثران شممتُ العبيثران)[٤].

---

(١) ينظر : اللسان : ٦ / ١٥٤ مادة (غسس).

(٢) الخصائص : ٢ / ٣٨٨.

(٣) العبيثران : نبات كالقيصوم الا انه طيب الآكل. اللسان : ٤ / ٥٣٣ مادة (عبثر)، والكلمة مؤلفة من تسعة أحرف، كما سيشير إلي ذلك ابن جني.

(٤) الخصائص : ٢ / ١٩٣.

٢- ان الأدوات التي تدخل على الجملة تكون على ضربين، الأول: ما يعود به الكلام بعد تمامه إلى النقص، وذلك (إنْ زدت عليه شيئاً مقتضياً لغيره، معقوداً به، عاد الكلام ناقصاً) مثل: ان الشرطية، وان المفتوحة الهمزة المشددة النون، والاخر: إنْ (زدت عليه شيئاً غير معقودٍ بغيره، ولا مقتضٍ لسواه، فالكلام باقٍ على تمامه، قبل المزيد عليه)[١]. وابن جنيّ هنا يقدم ملمحاً دقيقاً في فهم طبيعة عمل الأدوات، فمنها ما يحيل الجملة المستقلة إلى جزء من جملة مركبة، فتعود بعد الاستقلال المعنوي إلى جزء من جملة اكبر غير مستقل بالمعنى، ومنها ما يُبقي الجملة على استقلالها، ولكنه يفيدها معنى جديداً ما كانت تؤديه من قبل، مثل: إنّ ، وما، وقد، وهل.

٣- حظيت الجملة المركبة عند ابن جنيّ بعناية طيبة على مستوى التركيب، فهو يرى ان الجملة المركبة من جملتين ترتبط مع بعضها ارتباط طرفي الإسناد في الجملة غير المركبة، وذلك على مستوى البناء والدلالة معاً، فهو يقول: إن (بعض الجمل قد تحتاج إلى جملة ثانية احتياج المفرد إلى المفرد، وذلك في الشرط و جزائه، والقسم و جوابه.... فحاجة الجملة الأولى إلى الجملة الثانية كحاجة الجزء الأول من الجملة إلى الجزء الثاني، نحو: زيدُ اخوك، وقام ابوك)[٢].

وكذلك عرض لبناء الجملة المركبة بالإعتراض، فقدم تصوراً عن الموضوع لم يدانيه فيه غيره من علماء العربية ، إذ حدد الإعتراض بشكل يميزه من الفصل تماماً، فقال: إنّ (الإعتراض لا موضع له من الإعراب، ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض)[٣]. فهو بهذا يخالف الفصل الذي يكون بتقديم جزء من الجملة عن موقعه ليفصل بين

---

[١] م. ن : ٢ / ٢٧٢.

[٢] م. ن : ٣ / ١٧٨.

[٣] م. ن : ١ / ٣٣٧.

تركيبها المألوف، فهو بذلك ذو محل من الإعراب بوصفه لبنة أو مكوناً من مكونات الجملة الأصلية. بل نلاحظ اكثر من ذلك حينما تكلم – في موضع آخر عن الفصل القبيح في العربية، مبنياً مواقعه، وسبب كراهته[١].

وبهذا يظهر لنا ان ما ذهب إليه الدكتور على أبو المكارم من انه: ليس من النحاة من أوضح مفهوم الفصل، أو كشف عن علاقته باصطلاح الاعتراض[٢]، غير دقيق، فقد فعل ذلك ابن جنيّ، ثم ابو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) من بعد[٣]. وكذلك تكلم عن الاعتراض المركب[٤] الذي هو اعتراض بجملتين تتخلل الثانية منهما تركيب الاولى، عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿ فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ۞ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۞ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾ (الواقعة: ٧٥ – ٧٧)

٤- ووقف طويلاً عند قضايا الحذف في بناء الجملة العربية، إذ ذهب إلى انه لا حذف الابدليل، والا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته[٥]، ولا يقع الحذف إلا في (الجملة من الفعل والفاعل ، لمشابهتها المفرد ، بكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل .... وليس كذلك المبتدأ و الخبر)[٦]. واغلب ما يقع الحذف في وسط الجملة ونهايتها ، لا في اولها ، لان (الحذف اتساع ، والاتساع بابه آخر الكلام و أوسطه، لا صدره و أوله)[٧].

---

(١) ينظر : م. ن : ٢ / ٣٩٠، ٢ / ٣٩٥.

(٢) ينظر : اصول التفكير النحوي : ٣٣٨.

(٣) ينظر : البحر المحيط : ٢ / ٥.

(٤) الخصائص : ١ / ٣٣٥.

(٥) م. ن : ٢ / ٣٦٠.

(٦) م. ن : ٢ / ٣٦١.

(٧) م. ن : ١ / ٢٩٠.

وختاماً نقف عند مسالة القلب في بناء الجملة العربية وموقف ابن جنيّ منها، إذ انه يرى ان عدم القول بالقلب هو الأمثل (فما وجدتَ مندوحةً عن القلب لم ترتكبه)[١]، وهذا موقف صائب، لان القلب هو وضع الكلام في غير موضعه وتغير نضده[٢]، فهو خلاف الأصل، وقد عدلت عنه العربية منذ امد بعيد، ولهذا نلحظ ان ابن جنيّ يحاول دفع أي توجيه يميل إلى القول بالقلب، كما في ذهابه إلى ان التعبير عن الفعل بارادته هو أقوى من القول بالقلب في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾ (النحل: ٩٨)، إذ (تأويله– والله اعلم– فإذا أردت قراءة القران.... وهذا اولى من تاوّل من ذهب إلى انه أراد : فإذا استعذت فاقرا، لان فيه قلباً لا ضرورة بك إليه، وايضاً فانه ليس كل مستعيذٍ بالله واجبة عليه القراءة)[٣].

وكذلك يرى – في صدد حديثه عن النعت بالمصدر – ان التوجيه على المجاز اولى من القلب في قول الشاعر[٤] :

الا اصبحت اسماءُ جاذمةَ الحبلِ وضنّت علينا والضنين من البخلِ

(فهذا كقولك هو مجبول من الكرم ..... وهذا اوفق معنىً من ان تحمله على القلب، وانه يريد به: والبخل من الضنين، لان فيه من الاعظام والمبالغة ما ليس في القلب)[٥].

وبالمثل يرى ان التوجيه على التعبير بالمصدر في قوله تعالى: ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ (الانبياء : ٣٧) (اقوى معنىً من ان يكون اراد :

---

(١) م.ن : ٢ / ٣٠٦.

(٢) الأصول في النحو : ٣ / ٤٦٣.

(٣) الخصائص : ٣ / ١٧٣.

(٤) ينظر :اللسان:١٣ /٢٦١ مادة(ضنن)،وتجدر الاشارة الى ان ابن منظور نقل هنا كلام ابن جني بحرفه من دون الاشارة اليه.

(٥) الخصائص : ٢ / ٢٠٣.

خلق العجل من الإنسان ، لانه امر قد اطرد واتسع ، فحمله على القلب يبعد في الصنعة ويصغّر المعنى)[١].

ثالثاً : الدلالة :

شغلت دلالة الجملة مساحة كبيرة من كتاب الخصائص، وسنقصر الحديث هنا على ابرز الملامح في الموضوع. وستكون البداية مع الجملة القرانية، اذ يذهب ابن جنيّ الى ضرورة اعرابها على اقوى الاوجه في الدلالة على المعنى ففي قوله تعالى : ﴿ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ (البقرة : ٦٥) يرى انه ينبغي كون (خاسئين) خبراً ثانياً لـ(كان)، وليس صفة لـ(قردة) ؛ لأنك (إن جعلته وصفاً لـ(قردة) صُغّر معناه، الا ترى ان القرد لذله وصغاره خاسيء ابداً، فيكون اذاً صفة غير مفيدة، وإذا جعلت (خاسئين) خبراً ثانياً حَسُنَ وافاد، حتى كأنه قال : كونوا قردةً وكونوا خاسئين[*]، ألا ترى أنْ ليس لاحد الاسمين من الاختصاص بالخبرية الاّ ما لصاحبه، وليس كذلك الصفة بعد الموصوف... ويؤنّس بذلك أنه لو كانت (خاسئين) صفة لـ(قردة) لكان الاخلق أن يكون : قردة خاسئة)[٢].

وبالمثل حينما وقف عند قوله : ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ۝ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ (الطارق: ٨ . ٩) رأى انه ((لا يجوز ان تُعلّق (يوم) بقوله: (لقادر) ؛ لئلا يصغّر المعنى ؛ لأن الله تعالى قادر . يوم تبلى السرائر وغيره في كل وقت، وعلى كل حال . على رجع البشر وغيرهم))[٣]، وعليه فالظرف (يوم) متعلق بفعل محذوف تقديره : (يرجعه يوم)، وقد دلَّ المصدر (رجعه) على الفعل المحذوف.

---

[١] م. ن : ٢ / ٢٠٤.

[*] يحترز ابن جني هنا بانه لم يقصد تكرير العامل، وانما يقصد ان العامل في الخبرين واحد.

[٢] الخصائص : ٢ / ١٥٨ . ١٥٩.

[٣] م. ن : ٢ / ٤٠٢.

وتنبغي الإشارة هنا إلى أنّ ابن جني كثيراً ما يربط بين التوجيه النحوي ومذهبه الاعتزالي، ففي قوله تعالى : ﴿ وَلا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطاً ﴾ (الكهف : ٢٨) رأى أنَّ صيغة (أفعَل) في (أغفلنا) هي (من باب: افعلت الشيء، أي : صادفته ووافقته كذلك)[١]، واحتج لذلك بما حكاه الكسائي: دخلت بلدة فأعمرتُها، أي: وجدتها عامرة، ودخلت بلدة فاخربتها، أي: وجدتها خراباً.

ورأى أنَّ ما ذهب اليه الجمهور من أنَّ معنى (أغفلنا) هو منعنا وصددنا، غير صحيح؛ لأنه (لو كان الأمر على ما ذهبوا اليه منه لوجب أن يكون العطف عليه بالفاء دون الواو، وأن يقال : ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا فاتّبع هواه)، فيكون الأول علّة للثاني، كقولك : اعطيته فأخذ، وسألته فبذل، وهذا من مواضع الفاء لا الواو، (فمجيء قوله تعالى: (وَاتَّبَعَ هَوَاهُ) بالواو دليل على أنَّ الثاني ليس مسبباً عن الاول على ما يعتقده المخالف، وإذا لم يكن عليه كان معنى: (أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا) أي : صادفناه غافلاً)[٢].

وليس هذا الموضع موضعَ مناقشة المسألة عقيدياً، ولكنّا نرى أنَّ مسائل العقيدة تُؤخذ فقط من نصوص القرآن الكريم والسُّنة النبوية المشرفة الصحيحة، وأن قضايا اللغة والنحو هي اداة فَهْم لا حَسْم في هذا الموضوع.

ولتغير الصيغة دور في دلالة الجملة ؛ لشدّة التعالق بين المستويين الصرفي والدلالي، (فاذا كانت الألفاظ أدلة المعاني، ثم زيد فيها شيء، اوجبت القسمة له زيادة المعنى به، وكذلك إن انحُرِف به عن سمته وهَدْيته، كان ذلك دليلاً على حادث متجدد له)[٣]، لذلك تباينت صيغتا الفعل في قوله

---

[١] م. ن : ٣ / ٢٥٣.

[٢] م. ن: ٣/ ٢٥٤.

[٣] م. ن : ٣ / ٢٦٨.

تعالى: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ (البقرة : ٢٨٦) بين (فَعَلَ، وافتَعَل)، وتأويل ذلك أنَّ كسب الحسنة بالإضافة إلى اكتساب السيئة امرٌ يسير ومستصغر... فزيد في لفظ فعل السيئة، وانتُقص من لفظ فعل الحسنة)[١]. فصارت دلالة الجملة معبّرة عن ذلك، وموحية به.

ومن تغير الصيغ الذي يؤثر في دلالة الجملة وقوع المصدر صفة، او العدول عن التعبير بالمشتق الى المصدر كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ ﴾ (الملك:٣٠)، أي: غائراً، وهذا للمبالغة (من قِبَل أنّ مَنْ وَصَفَ بالمصدر فقال: هذا رجل زَوْر، وصَوْم، ونحو ذلك، فإنما ساغ ذلك له ؛ لأنه اراد المبالغة، وأنْ يجعله هو نفس الحَدَث ؛ لكثرة ذلك منه)[٢].

ويرى ابن جني . موافقاً في ذلك جمهور النحاة . أنَّ الوصف بالمصدر على خلاف الأصل[*]، إذ الأصل هو الوصف بالمشتق (وإنّما انصرفت العرب عنه في بعض الاحوال إلى أن وصفت بالمصدر لأمرين: احدهما صناعي، والآخر معنوي، أما الصناعي فليزيدك انساً بشبه المصدر للصفة... وأما المعنوي فلأنه إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه)[٣]. والأولى في المصدر الموصوف به أن يلازم الإفراد والتذكير، (وإنّما كان التذكير والإفراد أقوى من قِبل أنك لما وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك، فكان من تمام المعنى وكماله أنْ تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع، كما يجب للمصدر في أوّل احواله، الا ترى أنك إذا انثت وجمعت سلكت به مذهب

---

[١] م.ن : ٣ / ٢٦٥.

[٢] م.ن : ٣ / ١٨٩.

[*] لا يروق لنا نعت النحاة الوصف بالمصدر بأنه خلاف الأصل، ولاسيما أنه قد كثر في كتاب الله سبحانه وتعالى.

[٣] الخصائص : ٣ / ٢٥٩ . ٢٦٠.

الصفة الحقيقية التي لا معنى للمبالغة فيها)[١]. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ البصريين يرون أنّ المصدر هنا على تقدير مضاف محذوف، في حين يرى الكوفيون أنه مؤول بالمشتق، وهناك من لا يقول بالتأويل[٢]، وهو الأليق؛ لأن التأويل يُعيد معنى الجملة إلى الأصل المعدول عنه.

وتكلم ابن جني عن تناوب حروف الجر، وهي مسألة (راجعة إلى التركيب والى دلالات الألفاظ)[٣]، ونعت هذا الباب بأنه (يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة)[٤]، حين يقولون : إنَّ هذا الحرف بمعنى ذاك، (ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول : إنه يكون في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية اليه، والمسوّغة له، فاما في كلّ موضع وعلى كلّ حال فلا)[٥].

ثم يعرض توجيهه للمسألة قائلاً : (اعلم أنّ الفعل اذا كان بمعنى فعل اخر، وكان احدهما يتعدى بحرف، والاخر باخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع احد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيْ معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه)[٦]. ولا يترك ابن جني المسألة من غير تطبيق، ولاسيما فيما وقع من ذلك في كتاب الله عز وجل، فذكر عدداً من الآيات منه : قوله ـ عزَّ اسمه ـ ﴿ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى﴾ (النازعات : ١٨)، فقال: (وانت إنّما تقول: هل لك في كذا، لكنه لمّا كان على هذا

---

(١) م. ن : ١ / ٢٤٨.

(٢) التوابع من خلال القرآن الكريم الانماط والدلالات : ٢٥.

(٣) تناوب حروف الجر في لغة القرآن الكريم : ٢٠.

(٤) الخصائص : ٢ / ٣٠٦.

(٥) م. ن : ٢ / ٣٠٨.

(٦) م. ن : ٢ / ٣٠٨.

دعاء منه[*] صلى الله عليه وسلم، صار تقديره: ادعوك وارشدك إلى أن تزكّى)[١].

وانتهى بعد ذلك الى أنّ هذا الموضوع (يشهد على من انكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد، حتى تكلف لذلك أن يوجد فرقاً بين قعد وجلس، وبين ذراع وساعد)[٢]. وبغض النظر عن توافقنا او تقاطعنا مع ما انتهى اليه ابن جني في الموضوع، فإنه قدّم توجيهاً لا يخلو من الوجاهة في عدد من جوانبه.

واشار ايضاً إلى أنّ دلالة الجملة تتغير تغيراً جذرياً بسبب ما يطرأ عليها من معانٍ جديدة، سواء عن طريق التنغيم، أم عن طريق زيادة عنصر جديد إلى الجملة، فمثلاً يستحيل الأسلوب الاستفهامي الطلبي إلى أسلوب خبري حينما يضامّه معنى التعجب، (وذلك قولك : مررتُ برجلٍ ايّ رجل !!، فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل، ولستَ مستفهماً... وإنّما كان كذلك ؛ لأن اصل الاستفهام الخبر، والتعجب ضربٌ من الخبر، فكأن التعجب لما طرأ على الاستفهام إنّما أعاده إلى أصله من الخبريّة)[٣]. ولا يخفى دور التنغيم هنا في أداء هذا المعنى. وبالمثل تفعل همزة التقرير في تغيير دلالة الجملة، فإنها اذا لحقت الموجب جعلته منفياً، وإذا لحقت النفي عاد إيجاباً، (وذلك كقول الله سبحانه : ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاس﴾ (المائدة : ١١٦) أي : ما قلتَ لهم، وقوله : ﴿ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ (يونس : ٥٩) أي : لم يأذن لكم. واما دخولها على النفي فكقوله عز وجل : ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ (الاعراف : ١٧٢) أي: أنا كذلك.. وإنّما كان الإنكار كذلك ؛ لأن منكر الشيء إنّما

(*) هكذا في الاصل والمقصود موسى عليه وعلى نبينا الصلاة السلام.

(١) الخصائص : ٢ / ٣٠٩ . ٣١٠.

(٢) م.ن : ٢ / ٣١٠.

(٣) م.ن : ٣ / ٢٦٩.

غرضه أن يحيله الى عكسه وضدّه، فلذلك استحال به الإيجاب نفياً، والنفي ايجاباً)[١].

حتى اذا خرجنا عن نطاق الجملة القرآنية وجدنا الرجل لا يقلُّ ابداعاً في تحليل دلالات التراكيب، فنراه يتكلم مثلاً عن دور الاداة في تحديد معنى الجملة (ومن ذلك قولهم : ما أدري أأذَّنَ أو اقام، إذا قالها بـ(أو)، لا بـ(أم). فهو أنه لم يعتدّ أذانَه أذاناً، ولا إقامته إقامة ؛ لأنه لم يوّفِ ذلك حقه، فلما وَنى فيه، لم يُثبت له شيئاً منه)[٢]. ولا يخفى هنا دور التنغيم وقرينة الحال في تحقيق مضمون الكلام.

وما دام الحديث هنا عن قرينة الحال، فلا بأس بذكر ما يؤكده ابن جني عنها فهي تُستشف من الموقف، ولا تنقلها الروايات في الغالب، إذ (ليست كلّ حكاية تُروى لنا، ولا كلُّ خبر يُنقل إلينا، يُشفع به شرح الأحوال التابعة له، المقترنة . كانت . به، نَعَمْ، ولو نُقلت إلينا لم نَفِدْ بسماعها ما كنا نفيده لو حصرناها)[٣]، ولو شاهد النحاة واللغويون الاوائل (وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها، وتقصد له من اغراضها، الا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات، ولا تضبطه الروايات ؟)[٤]. ونحن نعلم أنه (لو كان استماع الأُذُن مُغنياً عن مقابلة العين مُجزئاً عنه لما تكلّف القائلُ، ولا كلّف صاحبه: الإقبال عليه، والإصغاء إليه)[٥] ؛ ولهذا فإن القرينة تُغني احياناً عن ذكر الفعل والفاعل معاً في تركيب الكلام، أي: أنْ تُقام (الأحوال المُشاهدة مقام الأفعال الناصبة، نحو قولك اذا رأيت قادماً: خيرَ مَقدم، أي :

---

[١] م.ن : ٣ / ٢٦٩.
[٢] م.ن : ٢ / ١٦٩.
[٣] م.ن : ١ / ٢٤٦.
[٤] م.ن : ١ / ٢٤٨.
[٥] م.ن : ١ / ٢٤٧.

قدمتَ خيرَ مقدم، فنابت الحال المُشاهدة منابَ الفعل الناصب)[١]، وشواهد هذه المسألة هي أكثر من أن تُحصر. ويشير ابن جني الى دور التنغيم وقرائن الحال في حذف الصفة في نصّه المشهور في شرح قول سيبويه: سير عليه ليل، و أشار كذلك إلى دور النبر في حذف الصفة أيضا في قولنا: (كان والله رجلاً) بنبر لفظ الجلالة، كما اشار الى جانب من قرائن الحال المرافقة للاداء اللغوي ودورها في حذف الصفة اذا ذُمَّ رجل فقيل: (سألناه وكان إنساناً)، والنص مشهور فلا حاجة لذكره[٢].

وفي الختام نقول: لقد وصف آدم متز مبحث الاشتقاق الأكبر عند ابن جني بقوله: لم يكن لعلماء اللغة من العرب إنتاج أعظم منه[٣]، ونقول: ما أجدر الكتاب في جملته بهذا الوصف المنصف... والحمد لله ربّ العالمين أولاً وآخراً.

---

[١] م. ن : ١ / ٢٦٤.

[٢] م. ن : ٢ / ٣٧٠ . ٣٧١، وينظر : الكتاب : ١ / ٢٢٦.

[٣] الحضارة الاسلامية في القرنالرابع الهجري : ١ / ٤٣٧.

Abstract

Sentence, term, structure and significance According to Ibn Jenny in his book (Alkhsais)

(*) **Dr. Talāl Y. Ibrahim**

The paper investigates the concept the sentence in Ibn – Jinni`s AL – Khasais by going through three trends: The term, the structure and the semantic implication.
The researcher viewed Ibn – Jinni`s attitude towards the three aspects and his competent views which correspond to the modern linguistic class in many ways.

(*) Dept. of Arabic- College of Arts/ University of Mosul.